

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤١٨٨**

الثلاثاء، ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد حسمي	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	الأرجنتين	السيد مارتينسين
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	السيد وارد
	الصين	السيد تشن تشو
	فرنسا	السيد دوتريو
	كندا	السيد أنجيل
	مالي	السيد كاسي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيلدون
	ناميبيا	السيد يونيفي
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربيرغ

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

00-60760
0060760

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إن لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد برنارد مييه، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلم.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد مييه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وسيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد مييه، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلم. أعطيه الكلمة.

السيد مييه (تكلم بالانكليزية): إننا نقدر طلبكم، سيدي الرئيس، للاستماع إلى إحاطة إعلامية بشأن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، إذ يتيح لنا ذلك أن نقدم لأعضاء مجلس الأمن تقريرا مرحليا عن هذه البعثة، حسبما اقترح أعضاء المجلس أثناء الجولة الأخيرة من المفاوضات بشأن بعثة الأمم المتحدة في حزيران/يونيه.

سيذكر أعضاء المجلس أن الأمين العام أشار، في تقريره الأخير عن البعثة، الذي عمم بوصفه الوثيقة S/2000/529، إلى مسألة إعادة تشكيل الشرطة، وإصلاح الشرطة، وتعزيز المؤسسات المشتركة في قطاع الشرطة، بوصفها الأولويات الأساسية للبعثة. ولهذا، سوف أركز في الإحاطة على هذه المسائل.

ففي سياق إعادة تشكيل الشرطة، قام مفوض قوة الشرطة الدولية بتخفيض قوام القوة الأقصى المأذون به في الاتحاد بنحو ١ ٠٠٠ عنصر، ليصبح ١٠ ٦٠٠ عنصر، وذلك نتيجة لبدء عمل دائرة حدود الدولة، وانخفاض الاحتياجات في بعض الكانتونات الصغرى في الاتحاد. وفي غضون ذلك، استمرت عملية تسجيل ضباط الشرطة، ومنذ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، سجل أكثر من ٢ ٨٠٠ ضابط شرطة إضافي. وسوف تنتهي البعثة من عملية التسجيل الكامل بحلول منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ليصبح لديها أول سجل يتصف بالشمول والشفافية لأفراد إنفاذ القوانين في البوسنة والهرسك.

وجنبا إلى جنب مع عملية تسجيل ضباط الشرطة الحاليين، تواصل بعثة الأمم المتحدة توفير المساعدة للسلطات المحلية للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بضمان تمثيل واف للأقليات في قوات الشرطة لديها. ويتم ذلك من خلال ما يلي: أولا، قبول طلاب الشرطة من أبناء الأقليات في أكاديميات الشرطة؛ ثانيا، النقل الطوعي لضباط الشرطة الحاليين من أبناء الأقليات فيما بين الكيانات؛ ثالثا، تشجيع ضباط الشرطة السابقين من النازحين واللاجئين على العودة إلى أماكن سكنهم قبل الحرب والانضمام إلى قوات الشرطة المحلية. وإجمالا، هناك حوالي ٤٥٠ من أفراد الشرطة من أبناء الأقليات يدرسون في أكاديميتي الشرطة أو تخرجوا منهما، كما تم تحديد ١٣٠ من الضباط من أبناء الأقليات لنقلهم فيما بين الكيانين.

وتعزيزا لإصلاح الشرطة، استمرت جهود بعثة الأمم المتحدة لإنشاء وظيفة مفوض الشرطة في شرطة الاتحاد، وذلك من أجل إقرار تسلسل قيادي قائم على

الاحتراف الوظيفي والحياد، على غرار الخدمة المدنية، وعزل الشرطة عن التأثير السياسي المباشر لوزارات الداخلية. وفي الكانتون ٩ (سراييفو) الذي اختير ليكون مشروعا نموذجيا، اعتمدت القوانين المناسبة، كما بدأ العمل التحضيري في الكانتون ٦ (وسط البوسنة)، والكانتون ٢ (بوسافينا) وكذلك في وزارتي الداخلية في كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا.

بالنسبة لتعاون الشرطة فيما بين الكيانات، وتعزيز المؤسسات المشتركة، اتخذت مبادرة رئيسية في ٢٧ حزيران/يونيه بإنشاء قوات عمل مشتركة بين الكيانات معنية بالهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة وذلك من خلال الاجتماع الوزاري الاستشاري المعني بمسائل الشرطة. ومن الناحية العملية، قام مركز دوبوي للأمن العام في جمهورية صربسكا ووزارة داخلية الاتحاد في الكانتون ٢ (بوسافينا) بالتعاون فيما بينهما لاختراق أفراد عصابة متورطة في تهريب المخدرات وتزوير المارك الألماني. وفي إطار الاتحاد، بدأ التعاون بين الضباط الكروات والبوسنيين في دائرة شرطة موستار التي كانت مقسمة في السابق، في القيام بالتحقيقات المشتركة وما ترتب عليها من اعتقال جماعة يقوم أفرادها بتزوير جوازات السفر.

وقد تجلى تعاون الشرطة فيما بين الكيانات وقت إحياء ذكرى مذبحة ١٩٩٥ في سريبرينيتشا. فقد ساعدت الاستعدادات التي استغرقت عدة أسابيع، تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة وبالتعاون الوثيق مع قوة تثبيت الاستقرار، على أن تمر هذه المناسبة التي حضرها أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص، في سلام. وقام مركز الأمن العام في زفورنيك بجمهورية صربسكا ووزارة الداخلية الاتحادية في الكانتون ٣ (توسلا) بوضع وتنفيذ خطط أمنية مفصلة كما تولت قوة الشرطة الدولية، خلال إحياء هذه الذكرى، رصد أكثر من ٧٠٠ من عناصر شرطة جمهورية صربسكا الذين جرى وزعهم في المنطقة وقاموا بعملهم بفعالية.

(تكلم بالفرنسية)

وثمة خطوة هامة وملموسة عن طريق بناء مؤسسات الدولة، تمثلت في قيام دائرة حدود الدولة بافتتاح نقطة دخول بمطار سراييفو يوم ٦ حزيران/يونيه، وكذلك قامت نفس هذه الدائرة الجديدة في أواخر شهر تموز/يوليه وأوائل شهر آب/أغسطس بافتتاح ثلاث نقاط عبور إضافية في دوليايي/ميتكوفيتش، في منطقة كانت تسيطر عليها من قبل الشرطة الكرواتية؛ وفي إيزاكيتش، التي كانت تسيطر عليها الشرطة البوسنية في السابق؛ وفي زفورنيك التي كانت تسيطر عليها الشرطة الصربية في السابق. وهناك الآن ٣٥٨ ضابط شرطة مكلفين بالعمل في دائرة حدود الدولة. ومن هذا العدد الكلي، يوجد ١٧٦ فردا، أي ٤٩ في المائة، من البوسنيين؛ و ١١٤ فردا، أي ٣٢ في المائة، من الصرب؛ و ٦٧ فردا، أي ١٩ في المائة، من الكروات؛ وهناك فرد واحد يمثل ''آخرين''. وقد أدى افتتاح هذه الدائرة لمراقبة الحدود إلى تمكين السلطات وبعثة الأمم المتحدة من جمع معلومات موثوقة عن التحركات عبر مطار سراييفو، وبصفة خاصة، عن الاستخدام المنظم للمطار فيما يبدو كنقطة لدخول المهاجرين على نحو غير مشروع إلى أوروبا.

وفي غضون ذلك، يشرف برنامج تقييم النظام القضائي الذي تجريه بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، على الانتهاء. وقد تركز البرنامج على صياغة مجموعة من القوانين المتعلقة بالشرطة والمحاكم لمنطقة برتشكو. وقد تم اعتماد بعض هذه القوانين بالفعل. وكذلك، استأنف هذا البرنامج عمله لتحديد منهجية لتسمية القضاة والمدعين العامين من خلال لجان المراجعة القضائية المشكلة حديثا.

ويتم هذا العمل بالتعاون الوثيق مع مكتب الممثل السامي الذي يُنتظر، كما يعرف أعضاء المجلس، أن يضطلع بمعظم مهام التقييم القضائي عندما تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة في هذا المجال في خريف هذا العام.

وأخيرا، نشير إلى أن عودة اللاجئين والأشخاص النازحين من أبناء الأقليات مستمرة في إحراز تقدم في البوسنة والهرسك. وهذه تشمل بوجه خاص عودة اللاجئين إلى المناطق التي كانت تعتبر في السابق مناطق تشدد في جمهورية صربسكا، حيث عادت ٣٠٠ أسرة بوسنية إلى بلديات برييدور و دوبوي وفيسغراد وفوتشا. وبلغت جملة ما سجلته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال الأشهر الستة الأخيرة أكثر من ٥٠٠ ١٩ من أفراد الأقليات المشردين داخليا واللاجئين العائدين إلى البوسنة والهرسك، مقارنة بما يزيد قليلا على٠٠٠ ٢ شخص عائد سجلوا في نفس الفترة من السنة الماضية. وبالتالي فإن الزيادة هنا كبيرة للغاية من ٠٠٠ ٢ في السنة الماضية إلى أكثر من ٥٠٠ ١٩ في هذه السنة. وقدمت بعض الحكومات، وخاصة حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، موارد إضافية لتشجيع ودعم حركة العودة هذه.

وما زالت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بدورها، لكي تيسر هذه الحركة، تقدم المشورة إلى الشرطة المحلية بشأن وضع الخطط الأمنية وفي نفس الوقت تراقب تنفيذ هذه الخطط، وتعتبر التنفيذ عموما باعثا على الرضا حتى الآن. وتعمل بعثة الأمم المتحدة أيضا على نحو وثيق للغاية في داخل جمهورية صربسكا ووزارات الداخلية في الكانتونات على الكشف عن حالات الأنشطة المزدوجة غير القانونية لرجال الشرطة وحلها.

وبإيجاز، وعلى سبيل التقييم، يمكن الإشارة إلى أن بعثة الأمم المتحدة لا تزال ماضية إلى الأمام على نحو إيجابي في تنفيذ ولايتها. وقد أحرز تقدم في جميع المجالات، بما في ذلك الترتيبات المشتركة بين الكيانات فيما يتعلق بإنفاذ القانون وتنامي التعاون اليومي بين وزارات داخلية الاتحاد وجمهورية صربسكا. وبدأت مؤسسات الدولة مثل دائرة حدود الدولة في أداء عملها، وأخذ الإصلاح القضائي يتقدم على نحو بطيء ولا تزال إعادة تشكيل قوات الشرطة مستمرة في جميع الكيانات. ولكن على الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة أرست آليات لتجنيد رجال الشرطة من الأقليات، فإنه لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من العمل من جانب السلطات المحلية لضمان تحقيق مستويات كافية من تمثيل الأقليات في قوات الشرطة المحلية، بما يتوافق مع الاتفاقات القائمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام مييه على إحاطة موجزة ولكنها شاملة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة سودربيرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا لهذه الجلسة المفتوحة بشأن موضوع انشغل به المجلس وبلدي إنشغالا عميقا عبر السنين.

وقبل أن أتناول الموضوع المطروح، أود أن أقول كلمة في موضوع آخر، بالنيابة عن السفير هولبروك، الذي هو في البرازيل حاليا؛ وأود فقط أن أدلي بتعليق موجز على نتيجة اجتماع قمة لوساكا المعقود في ١٤ آب/أغسطس بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. فعلى الرغم من أننا أصبنا بخيبة الأمل في بعض الجوانب، فإن مما شجعنا أنه كان هناك توافق في الآراء بين الأطراف الموقعة من غير الكونغوليين بشأن التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها لتعزيز فض الاشتباك بين القوات المتحاربة، والتعجيل بانسحاب القوات الأجنبية وتنفيذ الحوار الوطني.

وقد كان هناك توافق واسع في الآراء بشأن عدد من المسائل، منها استعادة وقف إطلاق النار بصورة كاملة وفعالة؛ والدعم الكامل لاستمرار السير كيتوميلي ماسيري بصفته ميسرا للحوار بين الكونغوليين، مع مناشدة حكومة كينشاسا أن تعيد النظر في موقفها؛ وإعادة تأكيد اتفاق كمبالا لوقف إطلاق النار؛ والدعوة إلى العودة إلى خط الخامس من نيسان/أبريل لوقف إطلاق النار واستكمال وتنفيذ خطة فض الاشتباك؛ والتأييد القوي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من جميع الأطراف المتحاربة، باستثناء جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وكذلك التأييد الكامل من دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لضرورة تمكين بعثة منظمة الأمم المتحدة من العمل بحرية ودون عوائق وانتشارها على النحو المطلوب.

ولكن من سوء الطالع أنه لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن هذه النقاط الهامة، على الرغم من أنه يمكنني القول إن هناك توافقا واسعا في الآراء بشأنها. وقد شعرنا بخيبة الأمل من أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تكن طرفا في توافق الآراء بشأن هذه الوثيقة ولا تزال تعارض التنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا.

والولايات المتحدة تدعو الحكومة في كينشاسا إلى الوفاء بالاتفاق الذي وقعت عليه وستنضم إلى كل الأطراف الأخرى في الصراع سعيا إلى التعاون في إيجاد حل للصراع الكونغولي.

ويجب على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تقدم دعمها الكامل لعملية لوساكا وأن تكف عن جهودها الرامية إلى إعاقة عمل الرئيس السابق ماسيري وتنفيذ الحوار الوطني. ويجب أن توفر الضمانات الأمنية الضرورية، وسبل الوصول والتعاون التي من شأنها أن تمكن الأمم المتحدة من نشر قواتها لحفظ السلام.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالمساعدة في عملية لوساكا. واتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار هو أنجع وسيلة لوضع حد للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والولايات المتحدة تؤيده بقوة. ونؤيد بقوة نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حالما تتوافر ظروف كافية من الأمن والتعاون وإتاحة سبل الوصول، كما نعتزم الاستمرار في مشاركتنا الكاملة بشأن هذا الموضوع الهام.

وأعرب عن تقديري لتسامح زملائي بشأن هذه المسألة، ولكنها مسألة ذات أهمية كبيرة وسنناقشها في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

واسمحوا لي الآن أن أتناول بصورة موجزة الموضوع المطروح، أي الإحاطة الإعلامية المفتوحة التي استمعنا إليها للتو من السيد مييه. ونحن نعرب عن تقديرنا لاستكماله للمعلومات.

لقد اجتمع المجلس قبل خمسة أسابيع لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لفترة ١٢ شهرا أخرى وليدعو إلى اتباع استراتيجية واضحة لاستكمال عمل البعثة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وهذا، كما أوضح الأمين العام في تقريره الأخير، هدف واقعي يمكن الوصول إليه إذا وفرنا لبعثة الأمم المتحدة الموارد التي تحتاجها لأداء المهمة.

ونرحب بهذه الإحاطة الإعلامية عن التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك منذ شهر حزيران/يونيه، وبالفرصة الإضافية لمناقشة تقرير الأمين العام، الذي نرى أنه لم ينل تغطية كافية في حزيران/يونيه.

وتدعم حكومتي بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك والأولويات الهامة التي حددها المجتمع الدولي: عودة اللاجئين، والإصلاح الاقتصادي وتعزيز مؤسسات

الدولة. وقد خصصت الولايات المتحدة موارد كبيرة للعمل في هذه المجالات، تشمل مبلغ ٦٧.٢ مليون دولار لدعم عودة اللاجئين من الأقليات، وما يقارب مليوني دولار لدائرة حدود الدولة التي أنشئت حديثا. وسنواصل كذلك تقديم إسهامنا الكبير في فرقة عمل الشرطة الدولية، الذي يبلغ حاليا أكثر من ١٠ في المائة من إجمالي قوام القوة.

ونشيد أيضا بعمل بعثة الأمم المتحدة المتعلق ببرنامج تقييم النظام القضائي خلال السنتين الماضيتين. فقد سلط الضوء على مشاكل بالغة الأهمية في الجهاز القضائي في البوسنة وقدم توصيات هامة.

ونرحب بالاتفاق الذي أبرمه مكتب الممثل السامي لإنشاء لجنة قضائية مستقلة، ستقوم بمراقبة العملية المقبلة لإعادة فحص القضاة والمدعين العامين في البوسنة والهرسك والتدخل في هذه العملية، فضلا عن الإشراف على المجالس البوسنية المسؤولة عن تعيين أولئك القانونيين وانضباطهم. ونحن نتطلع إلى المزيد من التفاصيل فيما يتعلق بكيفية وتوقيت تسلم اللجنة الجديدة لمهامها من برنامج تقييم النظام القضائي، فضلا عن المزيد من المعلومات عن كيفية تنفيذ البرنامج.

وتشجعنا التطورات الإيجابية المشار إليها في تقرير الأمين العام. ومما يحفز الهمة أن نرى الزيادة الكبيرة في عودة اللاجئين، حتى من فئات الأقلية، إلى مناطق شهدت بعض أفظع أنواع العنف خلال الحرب. ونشاهد تقدما بطيئا ولكنه متواصل في إنشاء دائرة حدود الدولة، وهي عنصر رئيسي في إعلان نيويورك الذي اتفق عليه أعضاء الرئاسة المشتركة أثناء ظهورهم في المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

ولا بد من مواصلة جهودنا المشتركة لضمان أن تكون جميع المؤسسات المشتركة في البوسنة قوية وفعالة.

وتشجعنا البوادر الدالة على أن النعرة القومية والكراهية التي سادت في الماضي تخلي السبيل ببطء لاحترام جديد للديمقراطية وحكم القانون.

وهناك أيضا أنباء جيدة من كرواتيا حيث كان لحكومة ميسيتش راكان الديمقراطية الجديدة تأثير إيجابي على المجتمع الكرواتي في البوسنة. ونحن نمتدح بصفة خاصة رسالة الدعم القوية الموجهة إلى المعتدلين الكروات من رئيس الوزراء راكان أثناء زيارته الأخيرة إلى البوسنة.

ولكننا لا نستطيع أن نتحمل العقبة المستمرة. وفي هذا الصدد يؤيد وفدي تماما قيام الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الاستغلال القوي للتفويضات المخولة من المجتمع الدولي. ونحن نثني على جهود إزالة أو كبح كل من يقف في طريق التنفيذ الكامل لدايتون وهم مجرمو الحرب عامة، والمجرمون المنظمون، والمتطرفون الوطنيون.

وبالطبع فإن أكبر عقبة أمام التقدم في البوسنة، وكذلك في بقية المنطقة، تظل في بلغراد. وتواصل سلطات بلغراد عرقلة التقدم في البوسنة، وقمع شعبها وتهديد الديمقراطية في الجبل الأسود. وإن جهود المجتمع الدولي لإحضار جزر البلقان إلى أوروبا لن تنجح قط بالكامل حتى يزول النظام الحالي.

ورغم هذه العقبات، فإن البوسنة تبدأ في التلاحم. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ونحن نؤكد من جديد التزامنا، بالتضامن مع زملائنا في المجتمع الدولي، بإكمال هذه المهمة.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): نقدم شكرنا إلى السيد ميبه على عرضه وتحديثه للحالة الراهنة في البوسنة والهرسك. ونحن نتذكر العرض الأخير للتطورات هناك والذي قدمه في جلسة علنية للمجلس الممثل

الخاص جاك بول كلاين في ١٣ حزيران/يونيه. وفي أيار/مايو أتيحت لنا أيضا فرصة الاستماع من الممثل السامي ولفغانغ بتريتش. ونحن نجد أن جميع هذه العروض مفيدة جدا وقيمة.

لقد مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك حتى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أمام خلفية من العلامات المرئية والمشجعة لاستتباب السلام في ذلك البلد. ونحن نلاحظ أن حالة الأمن قد استقرت، وأن عودة اللاجئين والمشردين تتزايد سرعتها، وأن التعددية السياسية تكتسب قوة. ويشير كل هذا إلى التقدم الثابت نحو السلام والاستقرار. وفي هذا السياق، نود أن نركز على النقاط الأربعة التالية.

وأنتقل أولا إلى دائرة حدود الدولة. فعقب إنشاء أول نقطة دخول تابعة لدائرة حدود الدولة بتاريخ ٦ حزيران/يونيه في مطار سراييفو، أنشئت دائرة حدود الدولة في عدد من النقاط الأخرى. ونعتقد أنه ستجري زيادة التعجيل بهذه العملية باعتماد البوسنة والهرسك لقانون دائرة الحدود. وينبغي لسلطات البوسنة والهرسك، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، العمل على زيادة التعجيل بوزع دائرة حدود الدولة.

وثانيا، فيما يتعلق بإنشاء هيئة قضائية فعالة، فإن وجود قضاء مستقل ومحايد شرط لازم لتأسيس حكم القانون. ويجب التعجيل بالتقدم في مجال الإصلاح القضائي. وفي هذا السياق، نرى أن تعزيز المحكمة الدستورية وإنشاء محكمة دولة من بين الأولويات الرئيسية. وينبغي لمؤسسات البلد ذات الكيان الفعلي أن تنفذ التشريعات لإزالة كل تأثير سياسي من الهيئة القضائية. ولبعثة الأمم المتحدة دور رئيسي في مجال دعم نظام القضاء، وكذلك في إعادة تشكيل الشرطة. وتشجعنا المعلومات التي تقاسمها معنا اليوم وكيل الأمين العام مييه بشأن التقدم في مجال إصلاح الشرطة، ولا سيما فيما يتعلق باشراك الأقليات في قوة الشرطة.

وثالثا، فإن عودة اللاجئين والمشردين تبقى اختبارا حقيقيا للالتزام بعملية السلام. وقد أحرز مؤخرا بعض التقدم الهام، كما أننا استمعنا من السيد مييه عن ذلك ولا سيما في المناطق الريفية، رغم أن رغبة المواطنين في العودة إلى ديارهم لفترة ما قبل الحرب لم تجاريها إجراءات السلطات على جميع المستويات. فالتقدم في العودة إلى المدن أكثر بطئا. ويشير هذا إلى ضرورة تنفيذ تشريع الممتلكات وإعمال الحقوق القانونية لجميع المواطنين. ونحن نشجع السلطات البوسنية على زيادة التركيز على هذه المجالات.

ورابعا، فيما يتعلق بإعادة البناء الاقتصادي، تحدث في البوسنة والهرسك بعض الأعمال الكبيرة لإعادة البناء لما بعد الحرب ولا سيما في قطاع البنية التحتية. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى النمو الاقتصادي. وتحقيقا لأهداف النمو الذاتي المساندة، ينبغي تركيز الجهود على تشجيع التنمية التي يقودها القطاع الخاص وعلى تهيئة الظروف للصالح الاقتصادي المنفرد في البلد. وينبغي للمانحين مواصلة دعمهم لتحقيق هذه الأهداف.

وننوه ببعض المبادرات الهامة التي أطلقت وأن بعض المكاسب قد تحققت. ولكن كثيرا من التقدم سوف يعتمد على قهر العقبات والتأخيرات. ونأمل بإرادة والتزام جميع الأطراف المعنية وباستمرار جهود بعثة الأمم المتحدة أن يكون من الممكن إحراز تقدم كبير في تحقيق هدفي السلام والتنمية في البوسنة والهرسك.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد برنارد مييه على عرضه المتعلق بالبوسنة والهرسك. وفي الواقع إن المجالات التي شملها عرضه من

القضايا ذات الأولوية التي برزت أثناء مؤتمر تنفيذ السلام الأخير، الذي عقد في بروكسل يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠، أي التعجيل بعودة اللاجئين والمشردين وتعزيز المؤسسات المشتركة. وتود فرنسا أن تعرب عن كامل تأييدها لأعمال بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

ولا يجب أن يتسبب وجود أزمات إقليمية أخرى في إبعاد أنفسنا عن القضايا المتعلقة بالبوسنة والهرسك. ويجب أن نظل واعين جدا لما يحدث هناك، ويجب أن نضمن استمرار تكريس الموارد اللازمة لها. وبصفة خاصة فإن العمل في مجال الشرطة ضروري إذا رغبنا وهذه رغبتنا ورغبة المجتمع الدولي على السواء في إنشاء دولة قانون في البوسنة والهرسك، أو حتى مجرد دولة.

ونعتقد أنه من المهم أن تكون السلطات المحلية في البوسنة والهرسك أكثر مسؤولية، وهو شيء يستمر المجتمع الدولي في العمل على تحقيقه. وبعد توقيع اتفاقات دايتون بخمس سنوات، يجب أن تتحمل السلطات في البوسنة والهرسك مسؤولية مستقبل بلدها. ومع ذلك، فإن النهج الذي اتخذته بعثة الأمم المتحدة هو نهج مناسب، فدعمها ذو طبيعة تقليدية ولا يقصد به أن يستمر بدون حدود.

واسمحوا لي أن أشير إلى مساهمة فرنسا في فرقة عمل الشرطة الدولية في البوسنة والهرسك. ومن الجدير ذكره أننا نعتبر رابع أكبر المساهمين برجال شرطتنا البالغ عددهم ١٠٦. ويعد الاتحاد الأوروبي مقدم المعونة الرئيسي للبوسنة والهرسك إذ تبرع بمبلغ ٢,٥ بليون يورو منذ ١٩٩١. كما أود أن أذكر أن رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي تقوم الآن بالأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة سيعقد في الخريف القادم بين بلدان الاتحاد الأوروبي وجميع بلدان جزر البلقان الغربية، ابتداء بالطبع بالبوسنة والهرسك.

وقد أجاب السيد برنارد مييه بالفعل على معظم الأسئلة التي أردت توجيهها، ولكن تبقى لدي عدد قليل. وسؤالي الأول يتعلق بتقييم نظام القضاء. لقد أبلغنا السيد مييه أنه بعد الانتهاء المتوقع للبرنامج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، سيكون ذلك من مسؤولية الممثل السامي. ومن المهم عدم ضياع الخبرة التي اكتسبها ١٨ من الخبراء في مجال تقييم نظام القضاء. وهكذا فإنه من المهم جدا أن يستمر البرنامج بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ولدي سؤال فقط عن كيفية توفير التمويل للبرنامج بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وأفهم أن الممثل السامي سيكون مسؤولا عن البرنامج، ولكن كيف ستنفذ أعماله؟ وما هي الأنشطة التي يتوخاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذه المنطقة؟

وسؤالي الثاني يتعلق باللاجئين والمشردين. لقد قدم لنا السيد مييه بعض الأرقام التي تدعو إلى الارتياح الكبير بشأن الزيادة الملحوظة في عدد العائدين. وقال لنا أيضا إن العائدين ينقلون الآن حتى إلى المناطق الأكثر حساسية، لا سيما في جمهورية صربسكا. هل يستطيع السيد مييه أن يقدم لنا تفصيلا عن العائدين حسب الكيان وحسب أصلهم الإثني؟

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): نعرب عن الشكر للسيد مييه وكيل الأمين العام لإفادته الإعلامية المستنيرة والشاملة التي تدعو إلى التشجيع. ومنذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٢٤٧ (١٩٩٩)، بعد التقدم المحرز في البوسنة والهرسك بصدد النهوض بتنفيذ اتفاق دايتون/باريس في الحقيقة تقدما جوهريا. ونعتقد أن ثمة مساهمة لها شأنها في النجاح الشامل الذي توصل إليه المجتمع الدولي حتى الآن تمثلت في الجهود التي لا تعرف الكلل التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، برئاسة وتنسيق بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ويرى وفدي أن بعثة الأمم

المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة الشرطة الدولية التابعة للبعثة، بصفتها جزءا مكونا أساسيا من أجزاء البعثة، تواصلان القيام بدور هام في تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق السلام، لا سيما فيما يتصل بإنشاء الآليات لحكم القانون.

وتثني أوكرانيا على الأنشطة التي تنفذها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في ميادين إعادة تشكيل هيكل الشرطة وإصلاحه، وبناء المؤسسات المشتركة، وإنشاء نظام قانوني وضمان احترام حقوق الإنسان. ونسلم بالطابع الفني لقوة الشرطة الدولية التابعة للبعثة، التي تنفذ الولاية في ظل ظروف صعبة بسبب تخفيض قوام البعثة المأذون به، وبصورة رئيسية بسبب المتطلبات الإضافية لكوسوفو.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه ما زال يتعين عمل الشيء الكثير في ميدان توظيف الأقليات في الشرطة في الكيانين كليهما، فضلا عن توفير الأمن للعائدين من الأقليات. ونعتقد أيضا أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام بالتعجيل بعملية عودة اللاجئين عبر الحدود إلى البوسنة والهرسك والبلدان المجاورة لها. ونرى، أن ثمة مهمة من المهام الرئيسية في الوقت الحاضر وهي ضمان التزام قادة وشعوب البوسنة والهرسك التزاما كليا بتنفيذ اتفاق السلام بالكامل، مع إدراكهم بأن مستقبل بلدهم هو مسؤوليتهم الرئيسية. وفي هذا الصدد، فإننا نتشاطر بعض التوجسات التي أُعرب عنها في الجلسة الأخيرة لمجلس تنفيذ السلام في بروكسل بشأن مستوى الالتزام الحالي غير الكافي الذي أظهرته سلطات البوسنة والهرسك بعملية السلام.

ومن الواضح أن الطريق ما زال طويلا حتى تصبح عملية السلام والمصالحة والاستقرار والديمقراطية في البوسنة والهرسك لا رجعة فيها. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي أن يواصل مجلس الأمن تقديم دعمه القوي لأنشطة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وأن يشجع بقوة سلطات البوسنة والهرسك على إظهار التزامها الثابت بتنفيذ اتفاق السلام بالتعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

وأؤكد من جديد إصرار أوكرانيا، بصفتها مساهما في قوات الشرطة الدولية التابعة للبعثة، على مواصلة مشاركتها في القوة. وفي الختام، أتمنى المزيد من النجاح لجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بصدد سعيهم لتنفيذ استراتيجيتنا المشتركة الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار الدائمين في ذلك الجزء من البلقان.

السيد إيلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكرك يا سعادة الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة، وأشكر السيد مييه وكيل الأمين العام بتقديمه إفادة إعلامية أخرى مفيدة للغاية.

من الواضح أن البوسنة تمضي قدما نحو خريف حافل بالأعمال. سوف تجرى الانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر. وسوف تستمر المناقشة السياسية القوية الناجمة عن حكم المحكمة الدستورية بشأن قضية الشعب المؤيد والقانون الذي صدر وعدل مؤخرا بشأن خلافة ازتبغوفيتيش. وتعمل قوة تثبيت الاستقرار ومكتب الممثل السامي بنشاط مع القادة المحليين لتعزيز إعادة تشكيل هيكل الدفاع، وصرح السيد مييه وكيل الأمين العام، بأن عودة اللاجئين مستمرة على قدم وساق وبصورة تلقائية، لا سيما، مع زيادة الحرارة على الصعيد المحلي، بالرغم بطبيعة الحال، من الترحيب الحار بالعائدين وبزيادة عدد العائدين.

وفي ظل هذه الخلفية، لا بد من الثناء بصورة خاصة على بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة الشرطة الدولية التابعة لها لجهودهما المستدامة. ومن الواضح بجلاء أن من الجدير الإعراب عن الشكر والامتنان للسيد كلاين الممثل الخاص وفريقه لتنفيذهم البرنامج على نحو يتصف

بالامتياز الشديد. ونقدم تهانينا الخاصة للنجاح الذي أحرزوه، في ميدان العمليات كما حدث مؤخرا من افتتاح مراكز دائرة حدود الدولة، التي أشار إليها السيد مييه وكيل الأمين العام وآخرون حول الطاولة. ولكن من الأمور الحيوية بصفة خاصة أن تواصل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك الضغط على سلطات البوسنة والهرسك لتحرز تقدما حقيقيا في معالجة مشاكل التهريب، والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. وحسبما صرح السفير تشودري، غالبا ما يستند إحراز تقدم في البوسنة والهرسك إلى التغلب على المشاكل والتغلب على حالات التأخير، ويعد استمرار الضغط في ذلك المجال مسألة تتسم بالحيوية.

ومن الواضح أيضا من عدد القضايا المعقدة الموجودة حاليا في البوسنة والهرسك أن من الأهمية البالغة استمرار التعاون والتنسيق عن كثب بين بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك والمنظمات الدولية الأخرى في البوسنة والهرسك مع استمرار برنامج الإصلاح في المضي قدما، وأنا على يقين من أننا نستطيع أن نعتمد على السيد كلاين الممثل الخاص وموظفيه لضمان تحقيق التعاون والتنسيق.

وأخيرا، وحينما قدم السيد كلاين الممثل الخاص إفادته الإعلامية إلى المجلس في حزيران/يونيه، أوضح أن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك قد بدأت العمل في استراتيجية خروج البعثة، وهذه نقطة أشارت إليها أيضا السفيرة سودربرغ. ونطلب تقديم المزيد من التفاصيل من السيد مييه وكيل الأمين العام بشأن سير هذا العمل، ومن المفيد أيضا في مرحلة ملائمة أن نشاهد خطة مكتوبة. ومن الواضح أنه يتعين أن تنظر المملكة المتحدة وبلدان مساهمة أخرى في أسرع وقت ممكن في الآثار المالية والآثار المتعلقة بالأفراد المترتبة على استراتيجية الخروج. ومع تقدم العمل، أود أيضا أن أؤكد على أهمية ربط استراتيجية الخروج بإنجاز أهداف محددة. وهنا أيضا يتسم التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى العاملة في البوسنة والهرسك بأهمية حاسمة.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أبدأ بالإعراب عن الشكر للسيد مييه وكيل الأمين العام على إفادته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

بعد خمس سنوات من دايتون، حدث تقدم في البوسنة والهرسك، ولكنه يعد تقدما بطيئا وما زال يتعين عمل الشيء الكثير. وثمة ميدان أُحرز فيه تقدم رائع إلى حد ما في هذه السنة ألا وهو مجال عودة اللاجئين إلى مناطق الأقليات. لقد شهدت هذه السنة عودة عدد يصل إلى ثلاثة أضعاف عدد الأشخاص المشردين داخليا في السنة السابقة. ونعتبر هذا تطورا إيجابيا للغاية. وبما أن عودة اللاجئين تعد نوعا من أنواع المقاييس لتقييم الحالة في أذهان المشردين، فإن هذه الزيادة الكبيرة دليل على التقدم المحرز في البوسنة والهرسك. ومن سوء الحظ، أننا نستمع أيضا إلى تقارير عن زيادة التوتر في جمهورية صربسكا بشأن قضية العائدين. وفي هذا الضوء نؤكد من جديد مطالبتنا لجميع الأطراف بالعمل نحو تحقيق بوسنة وهرسك ديمقراطية ومتعددة الأعراق.

وتشعر هولندا بالقلق إزاء العلاقة القائمة بين البوسنة والهرسك والمؤسسات المالية، لا سيما، البنك الدولي. ومن المقرر أن يجري استعراض في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ويبدو أن البوسنة والهرسك ستواجه أشد صعوبة في استيفاء الشروط المطلوبة للحصول على مبالغ أخرى. فميزانية كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا، تبين أن هناك فجوات كبيرة، نسبتها نحو ٣٠ في المائة من المجموع. ويجب اتخاذ تدابير للتصدي لهذه الحالة.

ونحن على علم بأن هذه الفجوات في الميزانية ترجع، جزئيا، إلى انخفاض الإيرادات بدرجة كبيرة عما كان متوقعا. وقد تكون هناك عدة أسباب لذلك، أبرزها سببان،

أحدهما ضعف نظام جباية الرسوم والضرائب. فهناك حاجة واضحة إلى تنشيط الإنفاذ هنا، ولكن هذا لن يتسنى إلا عند إقامة الهياكل المؤسسية لإنفاذ القانون ونظام قضائي فعال. ونعرف أن هذه الهياكل في طور الإنشاء، لكن التقدم بطيء في هذا الميدان.

ومن الأسباب الأخرى لحالات العجز في الميزانية الفساد والجريمة. فمن المقدر أن ٥٠٠ مليون دولار من الإيرادات الداخلية تفقد كل سنة نتيجة للتهريب، خاصة تهريب السجائر. فبدون هذه الخسارة في الإيرادات، ما كان هناك عجز في الميزانية والتهريب على هذا النطاق الكبير يعني ضمنا ضرورة اشتراك موظفين حكوميين رفيعي المستوى.

ووفدي على علم بجهود البوسنة الرامية إلى كبح الفساد والجريمة، لكننا نشعر بأنه يلزم القيام بما هو أكثر من ذلك بكثير. ومن البديهي أن الجريمة والفساد قد يعرقلان نجاح تنفيذ اتفاقيتي دايتون وباريس. وقد أشير، في هذا الصدد، إلى أن البلد يمر بعمليات انتقالية عديدة في الوقت نفسه. ونسلم بذلك، ولكن النتيجة التي لا بد أن نتوصل إليها هي أن السلطات البوسنية عليها مضاعفة جهودها من أجل قمع الجريمة والفساد. وعليها أن تدرك أن المعونة الأجنبية ليست سلعة غير محدودة.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يشارك وفدي الزملاء في توجيه الشكر إلى السيد برنارد مييه على اطلاعنا على آخر التطورات في البوسنة والهرسك. ونسلم بالعمل الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، في مجال إنشاء آليات لسيادة القانون وتنفيذ عملية السلام. ونلاحظ على وجه الخصوص، الجهود التي تبذلها البعثة في مجال إصلاح الشرطة وإعادة تشكيلها. ولا يقل أهمية عن ذلك تقييم النظام القضائي وإعادة تشكيله. فالشرطة المحلية والمؤسسات القضائية الفعالة من العناصر الحاسمة في الجهود المبذولة لإقامة سلم قادر على البقاء ذاتيا. ولذلك من المهم أن يظل الإصلاح القضائي من الأولويات.

والمعلومات التي تلقيناها اليوم تبعث على التشجيع. فبينما ندرك أنه ما زالت هناك تحديات عديدة، فإننا نؤمن بأن هذه الخطوات المتزايدة إلى الأمام تبين أن التقدم ممكن حتى في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وقبول المساءلة والمسؤولية من جانب القادة المحليين يعتبر ذا أهمية حاسمة في هذه العملية، وسيعتمد نجاح عمل البعثة، في نهاية المطاف، على استمرار تعاون شعب البوسنة والهرسك.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية تلقينا بلاغات مشجعة عن تزايد أعداد العائدين من اللاجئين. غير أننا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد أن السلطات المحلية كانت بطيئة في اتخاذ إجراءات بشأن الإشغال غير المشروع لديار العائدين. فقد أفادت البلاغات أن الإشغال غير القانوني يعد أكبر عقبة وحيدة في سبيل العودة. ويود وفدي أن يسمع من السيد مييه، عن التدابير التي تتخذ أو التي ينظر في اتخاذها لتصحيح هذا الوضع، إن وجدت.

السيد مارتنسن (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود أن أبدأ أولا بترديد الشكر الموجه من المتكلمين السابقين إلى السيد مييه، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على اطلاعنا توا على الحالة في البوسنة والهرسك وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

وفي الوقت الحالي، تدعو بعض الأحداث والحقائق إلى شيء من التفاؤل بشأن توحيد المؤسسات السياسية في البوسنة والهرسك، بغية إقامة دولة ديمقراطية حديثة، بعد مرور خمس سنوات على اتفاقات دايتون. وتشمل هذه الأحداث فتح عدة مراكز لدائرة حدود الدولة، كما ذكر السيد مييه، في سراييفو وازاتشيشن ومواقع أخرى. ونرى أن

هذه خطوة هامة بصورة خاصة في مكافحة التهريب والهجرة غير القانونية.

وهناك حقيقة أخرى إيجابية هي أن مجلس الوزراء وافق على تعديل قانون جوازات السفر لتمكين صدور جواز سفر وحيد للبوسنة والهرسك. وهذا يساعد على الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها أعضاء الرئاسة المشتركة الثلاثة أمام مجلس الأمن في العام الماضي.

ويسر وفدي بشكل خاص، تعليقات السيد مييه حول زيادة معدل عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم، لا سيما في المناطق التي كان يوجد بها أشد الصعوبات في هذا الصدد.

ومن دواعي الأسف أن الممثل السامي وجد نفسه مضطرا إلى إعفاء وزير الزراعة والموارد المائية والغابات لاتحاد البوسنة والهرسك ومدير إدارة الضرائب للاتحاد من منصبيهما، بسبب سلوكهما المعوق، الذي كان يعطل تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. ويجب أن يقدم المجلس والمجتمع الدولي كامل الدعم للممثل السامي وهو يعمل على إقامة المؤسسات الديمقراطية المشتركة، والقائمة على المشاركة، ودعمها في البوسنة والهرسك.

السيد تشين تشو (الصين (تكلم بالصينية): نود أولا أن نشكر السيد مييه، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته. ويلاحظ الوفد الصيني أنه حدث بعض التحسن في الحالة في البوسنة والهرسك، منذ آخر مرة اجتمع فيها المجلس حول هذا البند. فقدمت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة الشرطة الدولية التابعة لها مساهمات هامة في هذا الصدد. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته البعثة في مجال إصلاح قوة الشرطة وتدريبها، وبالجهود التي بذلتها البعثة من أجل تدعيم الهياكل القانونية في البلد. ونلاحظ، في الوقت نفسه، أن الحالة المتعلقة بتجنيد أفراد الشرطة من بين جماعات الأقليات غير مرضية حتى الآن، وأملنا أن تواصل البعثة جهودها في هذا الصدد.

والحالة عموما ما زالت مستقرة في البوسنة والهرسك، واتفاق دايتون للسلام قيد التنفيذ. وهذا مصدر ارتياح لنا حيث أن مرد هذين التطورين إلى الإرادة السياسية والتعاون اللذين تظهرهما شعوب البوسنة والهرسك.

ومع ذلك، فإن وتيرة التقدم في تنفيذ اتفاق السلام أبطأ بكثير مما كان يتوقعه المجتمع الدولي، خاصة فيما يتعلق ببناء القدرات في مجال الحكم الذاتي؛ والمصالحة والوئام فيما بين مختلف المجموعات العرقية؛ وإعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب؛ وعودة الأقليات من اللاجئين. وواقع الأمر أنه لا يزال يتعين القيام بعمل كثير على أيدي الأطراف في البوسنة والهرسك.

ونحن نؤمن دائما بأن التوصل إلى تسوية شاملة وكاملة لمسألة البوسنة والهرسك تقع في نهاية المطاف على الشعب نفسه. ويجب على المجتمع الدولي، لدى مشاركته في عملية إعادة الإعمار، أن يتقيد بالمبدأ القائل إنه ينبغي للشعب نفسه أن يضطلع بالدور الرئيسي. وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يحترم إرادة الشعب وأن يركِّز عمله على مساعدته في تحقيق الحكم الذاتي والتقليل تدريجيا من اعتماده على المساعدات الخارجية بغية منع عودة المشاكل الاجتماعية والسياسية من الظهور بعد تخفيض المساعدات الدولية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن التوصل إلى المصالحة الوطنية هو الشرط الأساسي لتمكين شعوب البوسنة والهرسك من العيش بسلام ووئام. ولا تزال الطريق طويلة قبل تحقيق هذا الهدف، حيث أن العناصر المتطرفة والراديكالية لا تزال موجودة في صفوف جميع الأطراف.

والمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، يجب أن يبذل جهودا أكبر لتعزيز المصالحة الوطنية فيما بين جميع

المجموعات العرقية في البوسنة والهرسك كي يتسنى في نهاية المطاف بناء بوسنة وهرسك موحدة وديمقراطية ومتعددة الأعراق ومعتمدة على ذاتها اقتصاديا.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، بالثناء على تنظيم هذه الجلسة عن الحالة في البوسنة والهرسك. ولقد استمعنا باهتمام كبير للإحاطة الإعلامية الشاملة للغاية التي قدمها السيد مييه، ونحن نشكره على المعلومات التي قدمها للمجلس عن الحالة هناك.

إننا نتفق مع الرأي القائل إنه أحرز تقدم في تنفيذ ولاية الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. بيد أننا نعتقد أيضا أن وتيرة التقدم بطيئة جدا. وواقع الأمر أنه ينبغي توحيد وتسريع الجهود المبذولة بغية كفالة أن تمضي عملية السلام قُدما بما تولّد لديها من زخم.

ونعتقد أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والتضحيات التي يقدمها شعب البوسنة والهرسك ستنجحا في إحلال سلام دائم، خاصة عقب الالتزام الذي تعهدت به الرئاسة المشتركة في إعلان نيويورك.

إن مشاركة جميع الأطراف في إقامة مجتمع متعدد الأعراق بناء على المؤسسات الديمقراطية سيكفل النجاح في الوفاء بهذا الالتزام. ولهذا السبب نرى أن من الضروري العمل على خفض مستوى مقاومة التغيير المستمرة، التي تعرقل التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون.

ونعتقد أن الدولة ينبغي أن تتصدى لأنشطة المجموعات الوطنية المتطرفة، عن طريق أمور منها تعزيز ثقافة السلام والتسامح، والدخول في عملية سياسية مشتركة يمكن لجميع مواطني البوسنة أن يشاركوا فيها مشاركة كاملة دون تمييز.

ونحن نشيد بمواصلة إصلاح قوات الشرطة وإعادة تشكيلها وتغيير طابعها الذي يتصف بالعرق الواحد، الأمر الذي ينبغي أن يفضي في نهاية المطاف إلى التمثيل الصحيح للأقليات داخل نظام الشرطة في الاتحاد. وعلى الشرطة في هذه المرحلة الحرجة أن تعمل على تعزيز السلام الاجتماعي ومنع ارتكاب أي أعمال تقوم على اعتبارات عرقية فحسب.

ويجب ترجمة برنامج تقييم النظام القضائي إلى أفعال ملموسة بالتأكيد على الإصلاح من أجل كفالة استقلال النظام ونزاهته وفعاليته.

أما فيما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين، فإننا نرحب بعودة عدد كبير من اللاجئين. ومن الأهمية القصوى أن يستمر بذل الجهود لكفالة التنفيذ الكامل لهذه العملية. ويجب تهيئة الظروف التي تفضي إلى عودتهم، وخاصة فيما يتصل بالأقليات، بغية المساعدة على بناء مجتمع متعدد الأعراق في البوسنة والهرسك.

وفي الختام، أود أن أشيد مرة أخرى بأعضاء بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة تثبيت الاستقرار على العمل المتفاني والجدير بالثناء لتنفيذ الولاية الموكولة إليهم.

السيد أنجيل (كندا) (تكلم بالانكليزية): يشارك وفد بلدي الآخرين الذين وجّهوا الشكر إلى وكيل الأمين العام مييه على إحاطته الإعلامية المفعمة بالمعلومات. وملاحظاتي ستكون موجزة جدا.

إن كندا تؤيد قرار الممثل السامي بيتريتش القاضي بتعديل القانون المتعلق بملء المركز الشاغر في عضوية رئاسة البوسنة والهرسك. وهذا القرار سيعزز انسجام القانون مع روح الدستور، وسيساعد على كفالة فعالية عملية الانتخاب.

ونعتقد أن من الضروري إيجاد استراتيجية متماسكة ومتكاملة إذا أريد لتثبيت حكم القانون في البوسنة والهرسك أن يصبح مستداما. وفي هذا الصدد تشيد كندا بعمل برنامج تقييم النظام القضائي وبالإنجازات التي حققها برعاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

ونشعر بالتشجيع إزاء التقدم المحرز في تغيير تكوين قوات الشرطة لتظهر على نحو أفضل الطابع المتعدد الأعراق الذي تتصف به مجتمعاتها المحلية، ونرحب بالتفاصيل التي قدمها السيد مييه في هذا الصدد. ونشجع السلطات البوسنية على أن تتعاون تعاونا كاملا مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في إيجاد قوات للشرطة متعددة الأعراق تتصف بالاحتراف وتخضع للمساءلة.

وعودة اللاجئين والمشردين إلى الديار التي كانوا فيها قبل الحرب لها أولوية عليا. ويجب على السلطات البوسنية أن تنفذ بالكامل التدابير التي من شأنها أن تشجع على عودتهم، من قبيل قانون الملكية، ويجب أن تتوقف عن عرقلة عمليات الإخلاء القانوني. وإحراز تقدم في هذا المجال أمر هام للوقوف على مدى الالتزام الحقيقي لسلطات البوسنة بإحلال سلام دائم ضمن إطار دايتون.

ويجب أن نواصل الضغط أيضا على كرواتيا وجمهورية سربيسكا بغية كفالة تنفيذ التزاماتهما واتخاذهما الإجراءات المناسبة للتنفيذ الكامل للاتفاق الذي وقّعتا عليه في آذار/مارس الماضي بشأن عودة اللاجئين على نحو متبادل.

وكندا ستتسلم قيادة الفرقة المتعددة الجنسيات (في الجنوب والغرب) في تشرين الأول/أكتوبر المقبل على أساس التناوب مع المملكة المتحدة وهولندا. ونحن عازمون على الاضطلاع بدور قوي في القطاع الذي سيكون خاضعا لإمرتنا، خاصة فيما يتعلق بعودة اللاجئين وعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشعر بالامتنان للسيد مييه على إحاطته الإعلامية المليئة بالمعلومات عن الحالة في البوسنة والهرسك. ونعتقد أن التقارير الدورية التي ترفع إلى المجلس، عملا بقرارات مجلس الأمن عن الحالة في البوسنة والهرسك، تساعد على كفالة الرصد عن كثب للعمليات التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

ونرى أيضا أن من الأهمية بمكان كفالة أن تكون عملية التسوية ثابتة ولا يمكن عكس مسارها بغية تعزيز دولة البوسنة والهرسك المتعددة الأعراق القائمة على أساس التغييرات الديمقراطية واحترام حقوق جميع شعوب ذلك البلد.

إن مفتاح النجاح هنا، كما هو معروف، يكمن في الاحترام الكامل والثابت لاتفاق دايتون للسلام. ومع ذلك، فإن المسؤولية الأساسية عن مستقبل البوسنة والهرسك تقع على عاتق البوسنيين أنفسهم. ونأمل أن يكون الجيل الجديد من السياسيين البوسنيين، الذين سيتولون مقاليد الأمور في هذا البلد بعد الانتخابات التي ستجرى في خريف هذا العام، قادرين على البدء في تسوية المشكلات المتبقية بفعالية. وهناك الكثير من هذه المشكلات.

ولسوء الحظ، علينا أن نقر بأن تنفيذ أحكام اتفاق دايتون يمضي ببطء. وأن مؤسسات الحكم المشترك في البوسنة لا تعمل بطريقة فعالة. وهناك قوى وطنية تعرقل التغيير السياسي في البلد. كما أن التوترات الاجتماعية لا تزال تتصاعد، و لم تنحسر بعد المواجهات الإثنية.

وقد تفاقمت المشكلات مؤخرا فيما يتعلق بعودة اللاجئين إلى البوسنة والهرسك. وكانت هناك سلسلة من الأحداث التي تخللتها أعمال عنف. وقد بينت هذه الاضطرابات أن ثمة مشكلة مؤرقة في توفير مساكن بديلة

للبوسنيين العائدين إلى منازلهم. ونحن نعتقد أن حل هذه المشكلة يجب أن يشمل الجميع.

ونحن نلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تتخذ خطوات لتطبيع العمليات الاجتماعية السياسية من أجل تطوير مؤسسات الدولة البوسنية. وتواصل روسيا تأييد مهام بعثة الأمم المتحدة وقوة تثبيت الاستقرار، بوصفها عناصر هامة في الجهود الدولية لدفع التسوية البوسنية قدما. وتؤدي البعثة دورا هاما في تنسيق أنشطة كل المنظمات الدولية في البوسنة والهرسك. وبفضل مساهمتها، تتزايد قوة القانون والنظام، وكذلك يتعزز الطابع المهني للشرطة المحلية، كما يعاد تنظيمها على أساس متعدد الإثنيات. والنظام القضائي قيد الإصلاح في الوقت الراهن، وتُبذل الجهود من أجل مكافحة الجريمة المنظمة والفساد. كما تم إنشاء دائرة موحدة متعددة الإثنيات لمراقبة الحدود، وهي تتولى الآن وبصورة تدريجية السيطرة على كافة نقاط الدخول الواقعة على حدود البوسنة والهرسك. إلا أنه لا يزال أمام البعثة الكثير مما يتعين عمله لتحييد النهج الإثنية الضيقة وكذلك مكافحة الأنشطة غير المشروعة في دوائر الشرطة والقضاء.

ونحن نعتقد أن إثارة التساؤلات حول إنشاء نظام موحد للدفاع في البوسنة والهرسك بل وإنشاء جيش بوسني موحد ومشترك معاكس لأحكام اتفاق دايتون. فبموجب هذه الوثيقة، تعتبر المسائل ذات الصلة بالدفاع من اختصاص الكيانات وحدها، ولا يمكن أن تنقل مسؤوليتها إلى المؤسسات البوسنية المشتركة إلا بموافقة الكيانات.

وإننا نؤكد موقفنا ومؤداه أن قيام قوة تثبيت الاستقرار بتوقيف الأشخاص الذين وجهت إليهم اتهامات من قبل المحكمة الدولية يتعارض مع الولاية المكلفة بها هذه القوة. ولسوء الحظ لم نتمكن حتى الآن من تخليص المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من كافة عناصر التسييس حتى تكون كل أنشطتها متسقة مع نظامها الداخلي وقرارات مجلس الأمن.

ونود كذلك أن نؤكد اقتناعنا العميق بأن أي محاولات أيا كانت ذرائعها لعزل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن عمليات التسوية في البلقان، سوف تسفر عن نتائج عكسية، وسوف تؤدي تلك المحاولات ببساطة إلى إثارة أزمة جديدة في المنطقة، وهي تتعارض مع روح اتفاقات دايتون، ويوغوسلافيا أحد الموقعين عليها.

وروسيا من جانبها سوف تستمر في المساهمة النشطة والإيجابية في تطوير عملية السلام في البوسنة والهرسك على أساس تنفيذ اتفاقات دايتون تنفيذا دقيقا. ونعتقد أنه ينبغي أن يستمر توجيه عمل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك نحو تحقيق هذا الهدف.

السيد يونيفي (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن تنفيذ عملية السلام في البوسنة والهرسك. نود كذلك أن نتوجه بالشكر للسيد مييه وكيل الأمين العام على الإحاطة الإعلامية القيمة التي قدمها عن التطورات الجارية في هذا البلد حاليا.

نلاحظ مع التقدير تحسن الحالة إجمالا في البوسنة والهرسك، التي في إطارها يستمر التقدم في البرنامج المتعلق بإصلاح الشرطة وإعادة هيكلتها. وفي هذا الصدد، تقر ناميبيا بأهمية الأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في مساعدة السلطات المحلية في الوفاء بالتزاماتها والتي تتضمن، في جملة أمور، إنشاء دائرة الحدود المشتركة، وزيادة تمثيل أبناء الأقليات في الشرطة و/أو نقل ضباط الشرطة من أبناء الأقليات إلى المواقع المختلفة في أنحاء البلد، واجتذاب ضباط الشرطة السابقين والنازحين للعودة

إلى أماكن إقامتهم فيما قبل الحرب والعودة إلى الانضمام إلى قوات الشرطة المحلية هناك. وإلى جانب ذلك، فهناك برنامج التسجيل الحالي الذي يهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات لأفراد الشرطة المرخص لهم في البلد.

ونحن نقدر كذلك معدلات عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى المناطق التي كانوا يقطنوها قبل الحرب؛ ولكننا نسجل بقلق سياسة التعويق السافرة وانعدام الإرادة السياسية لدى السلطات المحلية، فيما يتعلق بإنفاذ قوانين الملكية.

وأخيرا، يود وفدي أن يثني على جميع الأفراد المشاركين في مختلف المؤسسات الدولية، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وأفراد قوة الشرطة الدولية، الذين نذروا حياهم وكرسوا وقتهم لقضية خيرة: مساعدة شعب البوسنة والهرسك في إعادة بناء حياهم وبناء مجتمع متعدد الإثنيات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لماليزيا.

إن وفدي يود، أيضا، أن يتقدم بالشكر للسيد برنار مييه وكيل الأمين العام على الإحاطة الإعلامية الوافية والمفيدة التي قدمها حول آخر التطورات والعمل المستمر في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

وإننا نشعر بالامتنان للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق سلام دايتون لعام ١٩٩٥. إن بعثة الأمم المتحدة تحت قيادة الممثل الخاص جاك كلاين، تواصل العمل على ترسيخ حكم القانون من خلال إعادة هيكلة وتعزيز الشرطة المحلية والنظام القضائي. ولا تقل أهمية تلك الجهود التي يبذلها السيد فولفغانغ بتريتش الممثل السامي وهيئة مكتبه، وأيضا قوة تثبيت الاستقرار، والمنظمات الدولية الأخرى، بغية مواصلة توطيد المسار نحو السلام في البوسنة والهرسك. ونؤيد هذه الجهود تماما، ونقدر الإنجازات التي تحققت حتى الآن.

ولكننا نعترف بأن التقدم في عملية السلام كان بطيئا، ولا يرقى إلى مستوى التوقعات، وينبغي عمل المزيد، كما أن هناك الكثير من التحديات التي ينبغي التغلب عليها قبل أن يتسنى للبوسنة أن تنعم بالسلام والأمن الدائمين. ولذا، علينا أن نبذل مزيدا من الجهود الحثيثة من أجل التصدي بفعالية للمشكلات الأساسية والتحديات التي ما زالت تعرقل بناء البوسنة والهرسك الديمقراطية، الموحدة، المتعددة الإثنيات، داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وتبرز من بين التحديات الرئيسية المتبقية الحاجة إلى تعزيز مؤسسات الدولة البوسنية. وينبغي أن تكون تلك المؤسسات قادرة على الاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها بفعالية. ونحن نشعر بالقلق لاستمرار العراقيل التي تعوق عمل هذه المؤسسات المشتركة في يسر، وبخاصة الرئاسة المشتركة وبرلمان الدولة، وهي مؤسسات لا بد منها كي تصبح البوسنة والهرسك دولة قادرة على البقاء. وعلى زعماء البوسنة أن يمارسوا إرادتهم السياسية والعمل سويا لما فيه المنفعة المشتركة لهذا البلد، وليس من أجل المصالح الطائفية أو المصالح قصيرة الأجل.

ويبرز ذلك الحاجة الملحة إلى تعاون والتزام أقوى من قبل قيادات البوسنة وشعبها على كل المستويات، بغية مضارعة التزامات المجتمع الدولي وإسهاماته في عملية السلام. وتقع المسؤولية الرئيسية لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية وبناء الأمة على عائق شعب البوسنة نفسه في المقام الأول.

إننا نشعر بالاغتباط للتقدم المحرز في توطيد دائرة حدود الدولة البوسنية. ونرحب بالخطوات الأخيرة لمواصلة تعزيز الدائرة بامتداد نشرها في نقاط دخول إضافية.

ولا تمثل دائرة حدود الدولة رمزا سياسيا حيويا لمركز الدولة البوسنية فحسب، ولكنها أساسية أيضا في مكافحة التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. ونحن ندعم بقوة الجهود المبذولة لإعادة تشكيل القوات العسكرية للكيانين البوسنيين وإدماجها. فالبوسنة الموحدة لا تتحمل أن يكون لها جيشان منفصلان.

وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين تمثل تحديا رئيسيا آخر؛ وتكاد كل مشكلة في البوسنة اليوم تنشأ عن هذه المشكلة الرئيسية. وعودة كل اللاجئين والمشردين بسلام إلى ديارهم عنصر هام للسلام الدائم في ذلك البلد. وقد شجعنا أن نعلم عن حدوث زيادة في عدد العائدين في الأشهر الأخيرة. إلا أن عملية العودة بشكل عام كانت بطيئة. ولا يزال هناك ما يزيد عن مليون لاجئ وشخص مشرد داخليا لا يستطيعون العودة إلى ديارهم التي كانوا فيها قبل الحرب. والأمر أسوأ كثيرا في حالة ما تسمى بعودة الأقليات والعودة إلى المناطق الحضرية. وعملية العودة إلى جمهورية صربسكا لا تزال عموما بطيئة جدا، مقارنة بالمناطق الأخرى في الاتحاد. ولا تزال العقبات السياسية والإدارية تعوق عملية العودة. وكذلك الأمر بالنسبة للعنف والتخويف المتصلين بالعودة. ومن الواضح أنه ينبغي اتخاذ المزيد من التدابير الفعالة لمعالجة هذه المشاكل على نحو فعال.

وفي ١٣ تموز/يوليه أصدر المجلس بيانا في ذكرى الحادثة المأساوية التي وقعت في سريبرينتسا. وذكَّرنا بأهوال التطهير العرقي والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان التي تميز بها الصراع البوسني. وبداهة ستقتضي المصالحة بعد الصراع وقتا طويلا لاندمال الجروح، وكذلك إقامة العدالة على مرتكبي تلك الجرائم الشنعاء. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد مرة أخرى على أهمية دور المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأن نؤكد على ضرورة تقديم الدعم اللازم لها لتمكينها من القيام بولايتها بصورة كاملة. ونكرر دعوتنا إلى بذل المزيد من الجهود الجدية للإتيان بالذين وجهت إليهم المحكمة تهما للمثول أمام العدالة، وخاصة الشخصيات الرئيسية، مثل رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش، اللذين لا يزالان يتمتعان بالحرية والإفلات من العقاب.

وهذا يسهم أيضا في إحداث مناخ من الشعور بعدم الأمن يحد من عودة اللاجئين، وخاصة في مناطق الأقليات. واعتقال مجرمي الحرب ومحاكمتهم ليس أمرا يتعلق بالعدالة فحسب، بل ستكون له أيضا آثار هامة بعيدة الأمد على قدرة البوسنة والهرسك على تشكيل دولة ديمقراطية، وتأسيس إصلاحات نظام السوق وتحقيق المصالحة الوطنية بين الطوائف العرقية. وفي هذا الصدد، نشجع مكتب الممثل السامي وقوة تثبيت الاستقرار على العمل بشكل أوثق مع المحكمة.

الآن استأنف مهامي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة للسيد برنارد مييه ليرد على التعليقات والأسئلة الموجهة إليه.

السيد مييه (تكلم بالفرنسية): سأحاول أن أرد على مختلف النقاط والأسئلة الموجهة إلي. ولأبدأ بالسؤالين اللذين وجههما ممثل فرنسا.

أولا وقبل كل شيء، بشأن مستقبل برنامج تقييم النظام القضائي، ووسائل تمويله وتنسيقه مع البرامج الأخرى، اسمحوا لي أن أقول إن هذا البرنامج بالذات قد ظل دائما وسيظل كذلك جزءا من برنامج أوسع يشمل الجهاز القضائي بأكمله وتدخل فيه شتى المنظمات الإقليمية

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن مجلس أوروبا، الذي يتحمل بعض المسؤولية في هذا الصدد. وكل هذا يقع في إطار تنسيق الممثل السامي وسلطته. وبالطبع يتوقف الأمر على الممثل السامي نفسه، بعد التشاور مع الأطراف المعنية والمنظمات الدولية، في تحديد كيفية متابعة برنامج التقييم الذي اضطلعت به في البداية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وقد ظل الممثل الخاص وفريقه يتعاونون دائما مع الممثل السامي وسيظلون يفعلون ذلك. وقد سافر السيد جاك كلاين مؤخرا مع الممثل السامي إلى مجلس أوروبا في ستراسبورغ لمناقشة المسائل المتصلة بمتابعة تنفيذ البرنامج من ناحية نقل الأنشطة.

وفيما يتعلق بوسائل التمويل، من الواضح أن تلك المسؤولية لن تعود مهمة الأمم المتحدة؛ ولن تعود نشاطا يمول من ميزانية بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسيتوقف الأمر على البلدان المانحة والممثل السامي لتحديد كيفية تمويل هذا النشاط في المستقبل. وهذا لم يعد يقع في نطاق مسؤولية واختصاص الأمانة العامة، وأنا واثق من أن هذا الأمر يمكن، بمبادرة من الممثل السامي، أن يناقش في إطار مؤتمرات متابعة اتفاقات دايتون. ونحن، بدورنا، سنوفر المجموعة الكاملة من الوثائق التي أعدت وسنقدم المقترحات اللازمة حتى يمكن للموظفين الذين عملوا مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، رهنا برغباتهم الشخصية، أن ينتقلوا إلى مكتب الممثل السامي وفقا لشروط يتم التفاوض بشأنها.

والسؤال الثاني الذي أثير كان سؤالا أكثر تحديدا يتعلق بعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وليست معي أرقام محددة، كانتونا فكانتونا، أو جماعة فجماعة. وسأطلب من بعثتنا الميدانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكذلك منظمة الهجرة الدولية، تقديم أرقام أكثر تحديدا؛ ولكن من الواضح أن هناك أسرا صربية عادت إلى مناطق ذات أغلبية من الأسر الكرواتية أو البوسنية، فضلا عن عودة أسر بوسنية إلى مناطق ذات أغلبية صربية أو كرواتية. ولكن الواقع أن هذه الحالة لا تنطبق على الكروات، الذين لا ينتقلون حتى الآن من منطقة إلى أخرى. وعلى الرغم من الاتفاق الذي أبرم بين الحكومة الكرواتية وحكومة البوسنة والهرسك، لم تكن هناك حركة للكروات عبر الحدود من أجل العودة إلى البوسنة والهرسك. وعليه، تستفيد بصفة أساسية طائفتان من هذه التحركات، في الوقت الحالي، ولكن لا تستفيد الطائفة الأخرى.

وأود أن أشير أيضا إلى أن حركة الأشخاص المشردين هذه قد توسعت منذ أن أصبحت، في الواقع، حركة تلقائية. وقد كانت هناك مقاومة أكثر من السكان المستقبلين والطوائف والبلديات المستقبلة عندما حاول المجتمع الدولي، كما كانت تملي الحالة، أن ينظم نهجا يعتمد القوة لعودة اللاجئين. ولكن يبدو الآن أن الأسر تعود تلقائيا إلى مجتمعاتها الأصلية، ويحدث هذا بطريقة تبدو أكثر قبولا وأكثر مرونة. وأعتقد أن هذا درس للمجتمع الدولي والبعثة ينبغي الاستفادة منه.

(تكلم بالانكليزية)

وكان هناك أيضا سؤال صعب أثارته جامايكا بشأن مسألة الاحتلال غير القانوني. ومن الواضح أن عودة اللاجئين وكيفية محاولتنا لتشجيعها مشكلتان رئيسيتان.

وكما قيل من قبل، بشأن المسألة في صورتها الأعم، يمكننا أن نسجل حوالي ٣٠ أو ٥٠ حالة إخلاء وأقول إخلاء قسري استغرقت أسبوعا لإخلاء المساكن التي احتلت بصفة غير قانونية. ولكن تم ذلك عندما كان الإخلاء مسنودا بالقدرة على إيجاد مساكن جديدة للأسر التي نريد أن تغادر الشقق. ولذلك فإني أقول إن الصعوبة مرتبطة على نحو أوثق بتوافر المساكن ومحاولة نقل الأشخاص بشكل إنساني قدر الإمكان.

وفيما يتعلق باتخاذ تدابير أكثر قوة في مناطق خاصة جدا، فإننا نحاول الآن، كما قلت، أن نشجع عملية تسجيل رجال الشرطة. ونحاول بوجه خاص تشجيع إعادة نشر رجال الشرطة في المناطق التي ينتمون إليها بغية دفع رجال الشرطة أنفسهم إلى محاولة احترام القانون.

وفيما يتعلق بالمرحلة التي نحن فيها الآن في عملية التسجيل، فإننا نقوم بالتعرف على ضباط الشرطة ''الشاغلين المزدوجين''. ويعطي إليهم اختياران: إما ترك قوة الشرطة أو إخلاء شققهم. وبطريقة أخرى يمكنني القول بأننا نحاول، على الأقل بالنسبة لهذه المؤسسات، أن ننهض بحالة قميئ فيها الظروف لرجال الشرطة أنفسهم للعمل على احترام القوانين.

ومن خلال قوة الشرطة الدولية، نتابع أيضا بحرص شديد ما تفعله قوات الشرطة المحلية فيما يتعلق بقضية الشاغلين المزدوجين من أجل تحديد ما إذا كانت القرارات تتبع بمجرد اتخاذها.

كما أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تستخدم تدبيرا مشابها أثناء عملية تسجيل الأشخاص الراغبين في أن يكونوا مرشحين في الانتخابات. كما أن للأشخاص الشاغلين المزدوجين اختيارين: إما الشطب من قائمة المرشحين وإما إخلاء شققهم المشغولة بصورة غير قانونية.

وهكذا أقول إن هذه طريقة لمحاولة إيجاد سياسة على جميع المستويات تحترم أيضا المشاكل الاجتماعية والإنسانية وعلى الأقل، فإن أولئك الأشخاص الذين لديهم دور رسمي أو صفة رسمية ويحاولون أن يتمسكوا بها، عليهم أن يحترموا هذه القاعدة.

وأثار السفير الدون السؤال الأخير وهو يتعلق بما أسماه استراتيجية خروج، رغم أنني شخصيا لا استخدم ذلك التعبير. ويمكنني استخدام تعبير ''استراتيجية تنفيذ''. وأقول إن هذا موعد تجريبي أكثر مما هو موعد رسمي، وهو طريقة لمحاولة معرفة كيفية إمكانية تحقيقنا للأهداف وتحديد الغاية المرجوة. وهذا ما نوقش عند انسحاب أعضاء مجلس الأمن، وحاولنا تذكره. وهكذا فإنه طريقة لمحاولة استباق وتحديد ماهية الأهداف وعلامات القياس.

وبشأن هذه النقطة الأولى، فمن الواضح أن الأهداف وعلامات القياس ترتبط بالنسبة لنا بولاية بعثة الأمم المتحدة وولاياتها المحددة فيما يتعلق بالشرطة. ولن أدخل في تفصيلات ولكنني أعتقد أن ذلك سيرتبط بحالة التسجيلات وبإضفاء الروح المهنية على الشرطة لضمان تدريب وتجهيز كل ضابط وأنه يسلك الطريقة السليمة، وكذلك لضمان أن يتم التأكد من كل شخص فيما يتعلق بجرائم الحرب.

وفيما يتعلق بعلامات القياس، يود المرء أن يحصل على الآليات اللازمة لضمان الوصول إلى مستويات مقبولة لدى المجتمع الدولي لتجنيد الأقليات. وبصورة أكثر عمومية أود أن أقول إن المرء يريد أيضا أن يمسك بالعناصر التي تسمح بالحد الأدنى من مستويات الشفافية وآليات المساءلة داخل قوات الشرطة المحلية. كما ستكون لدينا جميع الخطط القطاعية ونعرف كيف تؤدي قوات الشرطة في كل كيان وفي مؤسسات الشرطة المشتركة وظيفتها. وعلى ذلك، فإنني أعتقد أن جميع هذه العناصر يتعين أن تكون في مكانها. وإنني متأكد من أن المجلس ستكون لديه عناصر أخرى عندما يقدم التقرير الجديد في نهاية كانون الأول/ديسمبر.

ويتعلق الجانب الثاني الذي أشار إليه السفير الدون بأنه لا يمكن النظر إلى تحقيق أهداف البعثة بمعزل عن الجهود المبذولة في المجالات الأخرى. وهنا أشار إلى التعاون مع المنظمات الأخرى العاملة في البوسنة والهرسك. ونحن نرى أن ذلك واضح وفي هذا الصدد، نشير دائما إلى زملائنا في قوة تثبيت الاستقرار أن هناك صلة بين الأنشطة المدنية والحربية. وكما يعرف المجلس، فإننا تساءلنا في وقت سابق عما تكون عليه استراتيجية الخروج بالنسبة للعنصر

العسكري وما سيكون تأثير ذلك على العنصر المدني. وبذلك فإن ما نفعله من جانبنا يجب أن يرتبط عن كثب بالعنصر الحربي ويكون بالتعاون الوثيق معه.

وكما أشرنا إليه في الأسئلة المتعلقة بالنظام القضائي، سيتعين علينا أيضا أن نتفاعل مع المنظمات الإقليمية المدنية التي تتعامل مع العناصر المرتبطة عن كثب بما نقوم بعمله. ومن الواضح أن هذه هي الحالة بالنسبة لمجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد تكون علامة القياس هنا مشابهة لإنجازاتنا في سلافونيا الشرقية حيث حولنا المسؤولية النهائية عن الشرطة إلى منظمة أخرى. ويمكنني القول بأن هذا التحويل المثالي للمسؤولية الذي تم في هذه الحالة يمكن أن يكون أيضا شيئا يمكن توخيه عند الضرورة. وأنا لا أعرف ما الذي ستكون عليه الحالة.

وهناك نقطة واحدة فقط ينبغي مراعاتها. ومن الواضح أن ما يتعين علينا القيام به في البوسنة والهرسك لا يمكن رؤيته بمعزل عما يحدث في المنطقة. ومن الواضح لكل شخص أن الحالة والتطورات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لها أثر حقيقي على معدل الإصلاح وعلى دستور الدولة البوسنية. ويمكنني أن أقول إن ذلك إما أن يسهل تلك العملية، وإما أن يخلق عقبات أمامها. ولذلك علينا أن نحاول أيضا أن نذكر هذه النقطة. وإنني واثق من أن أعضاء المجلس سوف يتابعون هذه التطورات باهتمام بالغ.

وختاما أود فقط أن أثني على السيد جاك كلاين وفريقه للأعمال المتازة التي يقومون بها في البوسنة والهرسك. وأقول إن القوة والنشاط اللذين أظهرهما جاك كلاين منذ وجوده هناك يثيران الإعجاب. كما أود أن أثني على روحه الابتكارية فيما يوصف بقصة نجاح. وأعتقد أنه من الخطوات الجيدة أن يحاول الآن تجميع فرقة مختلطة من أفراد حفظ السلام تتكون من رجال للشرطة من البوسنة والهرسك للذهاب إلى تيمور الشرقية. وأعتقد أن هذا يرجع إلى طبيعته القوية. وكنت هناك في تموز/يوليه لقضاء يوم في البعثة. وحقيقي أنه عندما يذهب المرء إلى مختلف البعثات، فإنه يشعر بجو كل منها. لقد وجدت في البوسنة والهرسك نفس نوع الانسجام والنشاط والحماس الذي مارسته معه في سلافونيا الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام مييه على ما قدمه من إيضاحات وإجابات.

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. وهكذا أختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠
